الأنباء
الاربعاء 11 مارس 2015

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال لقائه رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني والوفد المرافق له

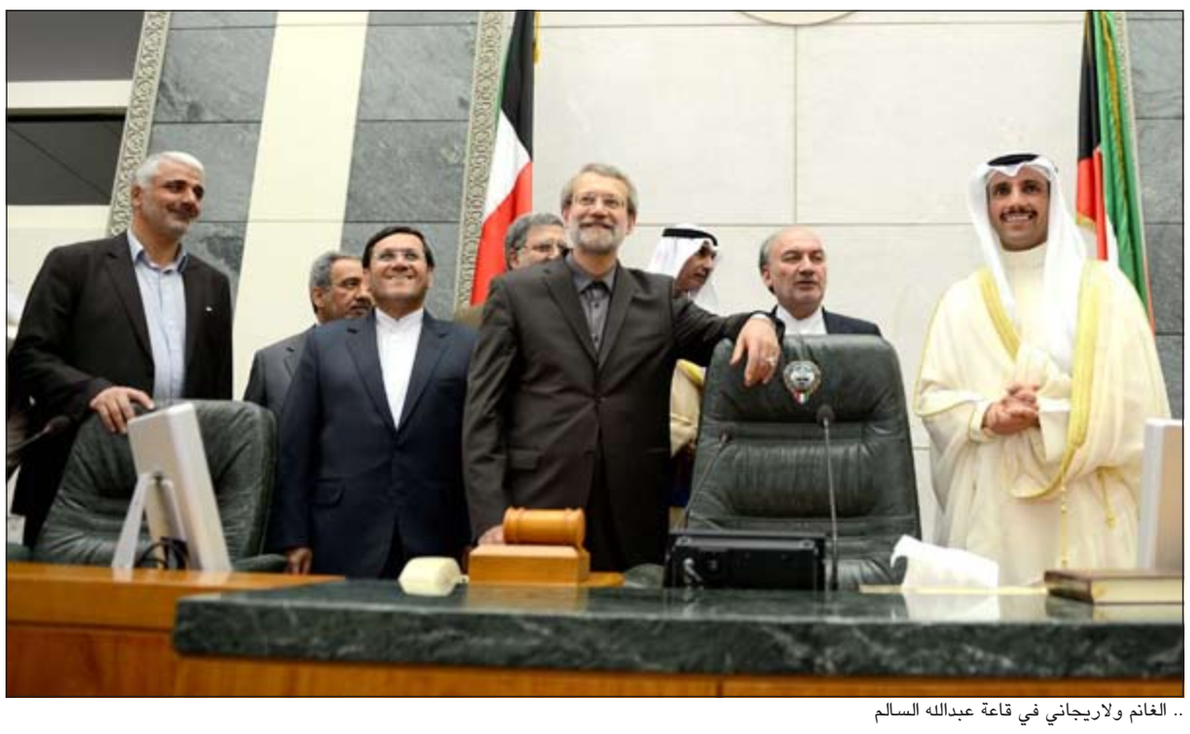
.. الغانم ولاريجاني في قاعة عبدالله السالم

أكد أن عدم انعقاد جلسة أمس سابقة من نوعها في الفصل الحالي.. وجلستا اليوم وغداً ستستمران للانتهاء من جدول الأعمال

الغانم: التنسيق بين الكويت وإيران برلمانياً لخدمة القضايا الإسلامية

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان جلستي المجلس اللتين ستعقدان الأربعاء والخميس ستستمران لحين الانتهاء من جدول الأعمال، مشيرا الى ان رفع جلسة المجلس اليوم (امس) تم بوجود 31 عضوا وهو ما يقل عن النصاب القانوني المطلوب.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين ان حفل تخريج الضباط وتواجد عدد كبير من أعضاء الحكومة فيه، وكذلك تواجد ضيفين هما رئيس مجلس الشورى الإيراني ونائب رئيس مجلس النواب المغربي كان له الأثر في عدم اكتمال النصاب

وأكد ان هذه سابقة تحدث للمرة الأول في هذا المجلس، علما أنها حصلت في مجالس سابقة، موضحا انه لن يرفع جلستي الأربعاء والخميس قبل الانتهاء من جدول الأعمال الذي كان مقررا لجلسة الثلاثاء طبقا لما تم الاتفاق عليه بين لجنة الأولويات والحكومة بالإضافة الى ردود الوزراء على تقارير ديوان المحاسبة ومناقشة الحكومة في عدم تطبيق بعض القوانين الصادرة عن المجلس.

وعلى صعيد آخر أكد الرئيس الغانم استمرار التنسيق بين الكويت وايران على المستوى البرلماني في خدمة القضايا الاسلامية في المحافل الدولية، معربا عن ترحيبه بزيارة رئيس مجلس الشورى الايراني، علي لاريجاني، للبلاد في مستهل جولته الخليجية.

وأشار الغانم، في مؤتمر صحافي مشترك عقده في مجلس الأمة مع نظيره الايراني، الى نجاح المبادرات والمواقف التي عمل الطرفان معا على انجازها، وتحقيق الحد الأدنى من التوافق بشأنها بين الدول الاسلامية.

واضاف الغانم ان رئيس مجلس الشورى الايراني تشرف اليوم (أمس) بلقاء صاحب السمو الأمير، الشيخ صباح الاحمد، حيث اتسمت المباحثات بالصراحة والشفافية، لاسيما ونحن نمر بمرحلة دقيقة في العالم الاسلامي، والمنطقة التي تغلي على صفيح ساخن وتحديات في مختلف الدول المحيطة.

وقال الغانم ان الحوار وتفهم وجهات النظر الأخرى يؤديان الى نتائج ايجابية، مشيرا الى ان الطرفين بحثا مخاوف الكويت والشعوب الخليجية تجاه برنامج ايران النووي، واطلعنا د.لاريجاني على تطورات المفاوضات الايرانية ـ الغربية بشان البرنامج.

وقال الغانم «اننا أعربنا عن تمنياتنا بتحسن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، وان يكون هناك تفاهم فيما بينهم»، وبين ان المباحثات شملت كذلك كافة الملفات العالقة والاستراتيجية الاعلامية وكيفية التعامل معها.

واضاف قائلا: «إننا نعول على د.لاريجاني لما يتسم به من الحكمة وتقبله لكل الآراء ووجهات النظر»، وإننا على ثقة بقيامه بحل كافة الملفات بما فيها موضوع الجرف القاري، وحقل الدرة، وترسيم الحدود.

وأعرب عن أمله في ان تأخذ هذه المباحثات منعطفا ايجابيا بعد هذه الزيارة، وذلك استكمالا لنتائج الزيارة التي قام بها صاحب السمو الأمير، الشيخ صباح الاحمد، الى طهران أخيرا.

من جانبه تقدم لاريجاني بالشكر لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي وفر هذه الأرضية لزيارة الكويت الشقيقة، مؤكدا ان المباحثات التي عقدها الطرفان كانت جيدة جدا وتناولت تعزيز التعاون البرلماني بين البلدين وتبادل الطرفان الآراء بشأنها، فضلا عن بحث العلاقات الاقتصادية والتشاور الدائم حول المستجدات الاقليمية والدولية.

ووصف لاريجاني دور صاحب السمو الأمير في حل قضايا المنطقة بالدور المميز، مؤكدا ان زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى ايران أخيرا كانت زيارة ناجحة توصل خلالها الطرفان الى اتفاقيات جيدة جدا.

واشار الى ان لقاءه بصاحب السمو الأمير اليوم تناول التركيز على بعض القضايا المهمة لدى الجانبين.

وشدد على حرص بلاده على وضع الكويت في مسار ما توصلت اليه المفاوضات النووية كونها دولة صديقة.

واضاف ان الجانبين بحثا الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية وتذليل العقبات بشأنها مؤكدا تقارب وجهات نظر البلدين بهذا الشأن.

ووصف لاريجاني المباحثات بالبناءة والايجابية والخيرة مشيرا الى انه متفق مع رأي الرئيس الغانم حيال التعقيدات القائمة في المنطقة وضرورة تعزيز الوئام في ضوء التحركات الارهابية الجارية في المنطقة ما يؤكد أهمية وقوفنا الى جانب أصدقائنا.

واضاف ان بلاده ستكون الى جانب اخوتنا في المنطقة بكل ما أوتيت من قوة مشيرا الى أنه يجب على دول المنطقة توظيف طاقاتها الى جانب بعضها البعض اكثر من اي وقت مضى من اجل تسوية قضايا المنطقة.

لاريجاني: نقف بقوة مع إخوتنا في الخليج لمواجهة الإرهاب

رئيس مجلس الأمة: بحثنا مع لاريجاني مخاوف الكويت ودول الخليج من البرنامج النووي الإيراني

استفسر عن المشروعات التي أدرجتها الهيئة في الخطط السنوية

مطيع يستفسر من العمير عن مشروعات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية

وجه النائب د.احمد مطيع سؤالا لوزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير جاء فيه: لوحظ في الفترة الأخيرة أن هناك العديد من الشكاوى ضد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بسبب انخراطها في سلسلة من التجاوزات والانتهاكات للمال العام، مما حدا بمجلس الأمة لاتخاذ خطوة إيجابية استجابة لدوره الرقابي.

وتلبية للاستغاثات والشكاوى المتكررة المقدمة من المواطنين ضد الهيئة، حيث سارع المجلس في تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات الهيئة بخصوص الحيازات الزراعية.

ومازالت قيد العمل وليس هذا الأمر فحسب، لكن اتضح أن الهيئة على مدار سنوات مالية متتالية تكررت الملاحظات عليها ما بين انخفاض الصرف على بعض المشاريع، وانعدام الصرف على مشاريع أخرى، الأمر الذي تترتب عليه نتائج عكسية تضر بالمال العام وتؤثر سلبا عليه، محملة إياه الأعباء والتكاليف الإضافية بسبب التراخي في تنفيذ المشاريع المأمولة.

ومما يثير الاستهجان تجشم الهيئة اختلاق أسباب والركون إلى أعذار واهية كانت المرتكز الرئيسي لانعدام الصرف أو ذلك الانخفاض عن المقرر، وجدير بالذكر أن الأعذار ذاتها التي أفصحت عنها، حال التدقيق فيها يظهر أنها ما هي إلا قضايا إدانة للهيئة، تكشف اللامبالاة التي وصلت إليها، وتتلخص المرتكزات المشار إليها في تأخر الترسية والتعاقد في بعض المشاريع.

وعدم تكليف مكاتب استشارية للقيام بأعمال التصميم، إضافة إلى عدم تسلم بعض المواقع، الأمر الذي أدى بديوان المحاسبة إلى توجيهها الوجهة الصحيحة ولفت انتباهها إلى الأساليب القانونية والمستندية الصحيحة من وجوب الدراسات المسبقة والمستفيضة للمشاريع من كل الجوانب المالية والفنية، وتناغم البرامج الزمنية المحددة مع الآلية والخطط والبرامج الموضوعة لتحقيق الأهداف المنشودة، وتلافي الوقوع في تلك الأخطاء والتجاوزات المتكررة.

لذا، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: المشروعات التي أدرجتها الهيئة بالخطط السنوية من 2010/2011 وحتى 2014/2015 وصورة من الكتب المعتمدة من الهيئة المقدمة لمجلس الوزراء.

والمشروعات التي أنجزتها الهيئة خلال الفترة من 2010 وحتى 2015 ونسخ من العقود المبرمة مع الشركات المنفذة، والمشروعات قيد الإنجاز خلال الفترة من 2010 وحتى 2015 والمراحل التي انتهت إليها مشفوعة بالمستندات ذات الصلة، والمشروعات التي شارفت الهيئة على إنجازها وأوقات تشغيلها وافتتاحها والخدمات التي ستضطلع بتقديمها للمواطنين أو للدولة، ونسخ من العقود المبرمة، والمشروعات المتوقفة خلال الفترة من 2010 وحتى 2015 والأسباب التي أدت إلى ذلك، والمراحل التي وصلت إليها والوقت المأمول إنجازها فيه وتجاوز الصعوبات المؤدية لذلك، والأسباب والمبررات التي أدت إلى انعدام الصرف على بعض المشاريع وانخفاضه على أخرى.

وهل تم تشكيل لجنة لدراسة ظاهرة تأخر إنجاز المشاريع أو تأخر البدء في تنفيذها، في حال الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من قرار تشكيل اللجنة وصورة من تقريرها النهائي، والقضايا المرفوعة على الهيئة بسبب المشروعات التي تتولى أو تشرف على إنجازها خلال الفترة من 2010 وحتى 2015، يرجى تزويدي بصورة من الأحكام النهائية.

وجدول تفصيلي يوضح الجزاءات والغرامات والاحكام الصادرة في صالح الهيئة او ضدها، مع بيان القضايا التي لاتزال قيد التحقيق، وهل قامت الهيئة باتخاذ إجراءات تحديد المسؤولية المباشرة وغير المباشرة ومحاسبة المتسبب في تأخر الهيئة عن تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطط السنوية المتوالية أو التأخر في إنجازها عن المواعيد المحددة؟

في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من القرارات الصادرة في هذا الشأن، وفي حال الجواب بالنفي يرجى توضيح الصعوبات والمعوقات التي حالت دون ذلك، وهل توجد لدى الهيئة رؤية واضحة للشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري الخاص بتنفيذ المشاريع وإنجازها؟ يرجى تزويدي بالمستندات ذات الصلة والقرارات التي تؤكد رؤية الهيئة وخططها الواضحة.

د.احمد مطيع

هل تم تشكيل لجنة لدراسة ظاهرة تأخر إنجاز المشاريع أو تأخر البدء في تنفيذها؟

القضيبي: إقرار لائحة هيئة مكافحة الفساد نافذة جديدة لملاحقة المفسدين

أكد النائب أحمد القضيبي ان اقرار مجلس الوزراء لائحة هيئة مكافحة الفساد امس معلنا دخولها حيز العمل رسميا، فتح قناة جديدة لمحاربة الفساد في الكويت، لافتا الى أن الهيئة أمامها تحديات صعبة في ملاحقة المفسدين وحماية الأموال العامة.

وقال القضيبي ان قانون الهيئة كفل حرية المبلغ وحمايته وهو ما يستدعي دعوة كل مواطن ومقيم الى ان يتقدم بأي معلومات جدية وحقيقية للهيئة عن حالات فساد يكون على علم بها، مشيرا الى ان الدستور أوجب على كل شخص وفق المادة 17 حماية المال العام وهي مسؤولية وطنية عظيمة على الجميع. وأضاف القضيبي ان الذمة المالية للمسؤولين في الدولة في السلطات الثلاث أصبحت تحت نظر هيئة مكافحة الفساد وهو ما من شأنه الحد من التكسب غير المشروع من المناصب السياسية والإدارية ويحد من الفساد التشريعي الذي شوه الحياة البرلمانية في الكويت. وشدد القضيبي على ضرورة تعريف المواطنين بقانون الهيئة عبر حملة اعلامية لبيان الحقوق والواجبات التي يقرها القانون، خاصة فيما يتعلق بجريمة التستر على حالات الفساد وعدم الابلاغ عنها بشكل رسمي وفق القنوات والآليات التي يحددها قانون ولائحة الهيئة.

أحمد القضيبي

الطريجي يسأل الحمود عن أعضاء فريق تطوير البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، طالب فيه بتزويده بما يلي:

1) يرجى تزويدي بأسماء أعضاء فريق تطوير البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، ومؤهلاتهم العلمية. يرجى تزويدي بعدد الأعضاء الشرعيين في هذا الفريق ومؤهلاتهم العلمية، وما الآلية التي تم من خلالها اختيار رئيس الفريق وهل تم انتخابه من بين الأعضاء أنفسهم؟ أم تم فرضه عليهم؟ وهل لأعضاء هذا الفريق برامج في الإذاعة والتلفاز؟ إذا كانت الإجابة «نعم» يرجى تزويدي بمسميات البرامج. وما آلية إصدار قرارات هذا الفريق؟ هل تتم عن طريق التصويت؟ أم هناك تفرد في اتخاذ القرار؟ يرجى تزويدي بصور من جميع القرارات الصادرة عن هذا الفريق. يرجى تزويدي بأسماء المشايخ والإعلاميين الذين تم استبعادهم من البرامج في الإذاعة والتلفاز بسبب قرارات صادرة عن هذا الفريق وأسباب قرارات الإبعاد.

د. عبدالله الطريجي

عبدالله يسأل عن تعاقدات «الصحة» مع شركات توريد الطاقم التمريضي

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الصحة د.علي العبيدي طالب فيه إفادته بما يلي:

1 ـ تزويدي بجدول يتضمن أسماء الشركات الكويتية وقيمة كل عقد على حدة وعدد طاقم التمريض وسنوات التعاقد وجنسيات الممرضين.

2 ـ تزويدي بعقود التمريض للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة منذ عام (2011) حتى تاريخ هذا السؤال.

3 ـ هل تلتزم الشركات المتعاقدة مع وزارة الصحة بتوفير العدد الكامل لعمال التمريض ومن في حكمهم وبالتزام الشركات بالكفالة لهذه العمالة والتزامها بتسديد مستحقاتهم الشهرية وأتعابهم السنوية وباقي حقوقهم التعاقدية؟ وهل تراقب وزارة الصحة هذه الإجراءات وتتابعها حسب الشروط التعاقدية أم لا؟

4 ـ جدول يتضمن عدد ورواتب وامتيازات الممرضين التابعين لوزارة الصحة من العمالة الوافدة المتعاقدين بعقود حكومية فردية مباشرة سواء على العقد الثالث أو العقد الثاني أو بنظام المكافأة الشهرية.

5 ـ هل تقوم وزارة الصحة بالتعاقد مع عمالة تمريضية من الخارج مباشرة عبر مكاتبها الخارجية أو عن طريق وكلاء دوليين لجلب عمالة تمريضية ومن في حكمها؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بأسماء الدول التي تتعامل معها وزارة الصحة الكويتية مباشرة أو الوكلاء المعتمدين لجلب عمالة التمريض ومن في حكمهم والعقود المبرمة معهم عن السنوات الثلاث الماضية حتى تاريخ هذا السؤال.

د.خليل عبدالله

الرويعي للعيسى: ما مدى قانونية وشرعية مجالس الكليات في الجامعات؟

وجه النائب د.عودة الرويعي سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال فيه: أن للقسم العلمي اهمية بالغة في العمل الاكاديمي ويعتبر حجر الزاوية في القرارات والعمل الاكاديمي في المؤسسات الاكاديمية التي تتبع البروتوكول والاصول الاكاديمية، وسأل عن الآتي: ما قانونية وشرعية مجلس الكلية وهل هناك فقه قانوني لوجوده؟ وفي حال اختلف قرار لجنة ما في القسم العلمي عن قرار ما يسمى بمجلس الكلية التابع لها القسم العلمي، فأي من القرارين يعتد به ويعتبر القرار المأخوذ به دون الآخر؟ وهل القسم العلمي مسؤول عن قرارات لم يعتمدها وتم اعتمادها من قبل مجلس الكلية ان كان مجلس الكلية مخالفا للقانون واللائحة المعمول بها في شؤون اعضاء هيئة التدريس؟ وهل في هذه الحالات توجد مخالفة قانونية ولائحية للعمل المنظم والمعمول به في جامعة الكويت؟ واذا لم تكن الاجابة قاطعة، فلماذا تشكل لجان داخل الاقسام العلمية اذا لم يؤخذ بقراراتها؟

د.عودة الرويعي